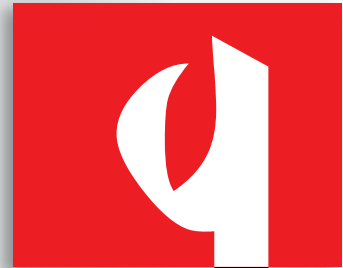




# سليم الوردى



# مرآة من زمن التوهج



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

عزى ربح

العدد (3589) السنة الثالثة عشرة

الخميس (3) آذار 2016

[WWW.almadasupplements.com](http://WWW.almadasupplements.com)

14

سليم الوردى

مشروع تنويري مستقل



# سليم الوردى حول أطروحة «الاستبداد النفطي»



## «الاستبداد النفطي»

سعدون هليل

ولد الباحث سليم الوردى في الكاظمية عام ١٩٤٢، حصل على درجة امتياز في الاقتصاد السياسي عام ١٩٦٥ له العديد من الإصدارات منها: علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية، مقترحات الى المشروع السياسي، ضوء على ولادة المجتمع العراقي، «غارات الثور المينج»، الاستبداد النفطي، نشر العديد من المقالات والبحوث العلمية يعمل الآن في كلية التراث الجامعة.

«امر متروك لكم... وربما ستكون لنا بعض المدخلات. اسرة الطریق الثقافی، ترحب بكم وتستضيفكم ضمن منهجها في التواصل مع رجال الفكر والثقافة. وعلى سبيل الفاء الضوء على نتاجاتهم المعرفية، وخاصة مايتعلق بالثأن العراقي؛ مجتمعنا واقتصادا ودولة، وفي هذا السياق نؤد ان نفتح معكم حوارا حول اطروحتكم عن «الاستبداد النفطي» التي طالعتمونا بها في كتابكم الذي صدر مؤخرا تحت عنوان «الاستبداد النفطي في العراق المعاصر».

نبدأ بعنوان الأطروحة: «الاستبداد النفطي» لأنه غير مألوف في ادبياتنا الاقتصادية والسياسية. هناك كتب تناولت العلاقة بين الاستبداد والنفط، اما ان نطلق صفة الاستبداد على النفط فهذا يثير التساؤل لدى القارئ.

وبقدر تعلق الامر بطروحة «الاستبداد النفطي» أقرّك انها اطروحة غير مألوفة من حيث صياغتها الاصطلاحية، وربما يشوبها بعض اللبس..

« ربما سيكون نافعا ان نعطي في البداية تعريفا لقولة: الاستبداد النفطي. اننا لااميل الى البدء بالتعريف، كما يفعل المعلمون والمدرسون في الصفوف الدراسية. فالقراء المهتمون ليسوا تلاميذ او طلبة في صف دراسي، بل افترض انهم متلقون متفاعلون.

الابتداء بالتعريف قد يؤسر تفكير المتلقي ضمن المسارات والحدود التي يميلها صاحب الأطروحة. لهذا افضل ان نبدأ برسم المشهد، او على الاقل مخطط له، وعندما نتضح معالمه يمكن عندها استنباط التعريف.... وربما لاحتاج الى ذلك.

« الامر متروك لكم... وربما ستكون لنا بعض المدخلات. نبدأ المشهد منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة سنة ١٩٢١، حين وجد القائمون عليها ان الرافد الاساس لتمويلها هو القطاع الزراعي، لانه كان قد شهد تطوراً ملموساً خلال العقود الخمسة الاخيرة من العهد العثماني، على اثر قانون الإصلاح الزراعي العثماني سنة ١٨٥٨.

« معذرة... انتم تتحدثون عن اصلاح زراعي غير قانون الإصلا الزراعي الذي جاءت به ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. نعم هو غير قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨. ولم يسم بقانون اصلاح زراعي في حينه، بل سمي بقانون الاراضي لسنة ١٨٥٨ الذي استهدف الفصل بين ما لاصحاب الاراضي والحكومة من حقوق. وعلى اساسه اصدرت الدولة العثمانية سنة ١٨٦٤ تعليمات حول تقويض الاراضي في العراق، والتي فعلت اثناء ولاية الوالي مدحت باشا للسنوات ١٨٦٩ - ١٨٧٢. وقد ادى هذا الإصلاح الى توطين نسبة عالية من القبائل البدوية الرحالة، وتحفيزها الى ممارسة النشاط الزراعي وعلى اثر ذلك بات الانتاج الزراعي والحيواني يلبي احتياجات السكان، وصدرت فوائضه الى الخارج. ونشير البيانات التاريخية الى ان قبيلة الصنادرات

« لن اقول لكم: بهات من الآخر»، فالوقوف على مقدمات الاشياء مهم للوصول الى الاحكام النهائية. لقد اصبت كبد الحقيقة. وعودة الى المشهد الذي بدأنا برسمه، اقول: ان النفط لم يلعب دورا مميزا في التنمية الاقتصادية في العراق

والتي استمرت ثلاث سنوات اعتبارا من سنة ١٩٤٩، وكان عرابها وزير الاقتصاد الراحل الدكتور ضياء جعفر.

وفي هذه المناسبة اود ان انبه الى خطورة تسطيح الاحداث والحكم عليها بدلالة عامل واحد، واهغال العوامل الاخرى.... يحسن بنا ان ننصف بالموضوعية في الحكم على احداث التاريخ ورموزه، وان لا تؤثر في احكامنا الاطر العقائدية والسياسية التي نشأنا عليها. واذا لم نغرس في جيل الشباب ثقافة انصاف احداث التاريخ ورموزه، فلن نتصفا الاجيال القادمة.

« وماذا عن المحطتين الثانية والثالثة؟ قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ كان قانونا وطنيا جريئا، ذا افق مستقبلي، بالاقتران مع الاستقلال الوطني للثروات النفطية، والذي تحقق لاحقا بتأسيس شركة النفط الوطنية. اما قرار التأميم لسنة ١٩٧٢ فقد كان الوليد الشرعي للمشروع الوطني العراقي. واذ لم يقترن التأميم بنظام حكم يدير اطي، و وضع تحت تصرف الحاكم المستبد ثروات مالية طائلة، ولفها في تكريس استبداده ومغامراته العسكرية، ما اسلم المشروع الوطني العراقي برمته الى مرحلة التيه في نفق مظلم، ما نزال نتخبط في يديجيره كما نتخبط الناقة العشواء!

« ربما ينطبق على هذه الحالة ما اسميته: الاستبداد النفطي؟

نعم استبداد الحاكم من جانب، وتفرد النفط وتهميشه قطاعات الاقتصاد المنتجة من جانب آخر، هما وجهان لعملة واحدة، اسمها مجازا «الاستبداد النفطي». انها مقولة تنتمي الى الاقتصاد السياسي، تعبر عن العلاقة بين الحاكم والمجتمع، من خلال حيازة الحاكم عوائد النفط وتوظيفها لاحكام قبضته على المجتمع.

حتى ابرام اتفاقية مناصفة الارباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية سنة ١٩٥٢. التي ادت الى زيادة هائلة غير مسبوقه في عوائد النفط، حين ارتفعت من ٦.٧ ملايين دينار سنة ١٩٥٠ الى ١٦١.٥ ملايين دينار سنة ١٩٥٥. اي بزهاء ٢٤ مرة. وعلى هذا النحو اعتقد ان ابرام هذه الاتفاقية قد مثل محطة مهمة في مسيرة الصراع بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية.

« نكرت ان اتفاقية مناصفة الارباح سنة ١٩٥٢ مثلت محطة مهمة في الصراع مع شركات النفط الاجنبية، فما هي المحطات الاخرى؟

«مرت قضية النفط في العراق بثلاث محطات رئيسية: تمثلت الاولى كما نكرت - باتفاقية مناصفة الارباح سنة ١٩٥٢. وتمثلت الثانية في قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي انتزع نسبة ٩٩.٥٪ من الاراضي الخاضعة لامتيازات شركات النفط الاجنبية. اما المحطة الثالثة فقد تمثلت في تأميم شركات النفط الاجنبية في حزيران ١٩٧٢.

« ولاعتبارات سياسية صرفة يلقي الضوء على المحطتين الثانية والثالثة لانهما تحققتا في العهد الجمهوري، بينما تغفل المحطة الاولى لانها كانت في العهد الملكي الذي يعد ممالئا للاستعمار البريطاني. وتكتفى بوصف اتفاقية مناصفة الارباح لسنة ١٩٥٢ كونها تنازلا من شركات النفط الاجنبية للجانب العراقي تحت تأثير الغاء الرئيس الايراني الدكتور محمد مصدق لمعاهدة النفط الايرانية البريطانية سنة ١٩٥٢. ومع الاقرار بتأثير هذا العامل الخارجي، ينبغي عدم اغفال المفاوضات العسيرة التي اجرتها الحكومة العراقية وتقدت مع شركات النفط الاجنبية،

« ربما تلقي الضوء على فرضيتك هذه المؤشرات الاولية التي نشرت في حزيران الماضي عن الخطة الاستراتيجية للطاقة للسنوات ٢٠١٣ - ٢٠٣٠.

«لقد سبققتني الى التويهيه بهذه الخطة، وكنت سأنعطف الى الحديث عنها، لانها في تقديري ستكرس وثنية النفط لدى العراقيين، وبالنتيجة استبداده.

يحسن بنا ان ننتظر اقرار تلك الخطة ونشر تفاصيلها، لان تفاصيلها المنشورة لان ماتزال محدودة. ومع ذلك سأعرض لها بقدر ما نشر عنها من مؤشرات.

« تتطلع الخطة الاستراتيجية للطاقة ان يبلغ مجموع عوائد قطاع الطاقة للسنوات ٢٠١٣ - ٢٠٣٠ زهاء ستة تريليونات دولار. وهذا رقم خيالي، اذا اخذنا بعين الاعتبار ان مجموع عوائد النفط للعراق منذ استخراجه في ثلاثينيات القرن الماضي للان لم تبلغ ترليون دولار. ولكن دعونا نحلل هذا الرقم:

١- نفترض ان خمسة تريليونات سيحققها استخراج النفط.

٢- نصف ترليون يحققه الغاز المصاحب.

٣- نصف ترليون من مصادر الطاقة الاخرى (الكهرباء، والمصافي والصناعات البتروكيمياوية).

« لنقف عند عوائد النفط المستخرج (٥ تريليونات دولار)، ونفترض ان معدل سعر البرميل من النفط سيكون ١٠٠ دولار، فهذا يعني ان انتاجنا للسنوات ٢٠١٣ - ٢٠٣٠ سيكون في حدود ٥٠ مليار برميل، وهو مايمثل ثلث الاحتياطي المقدر للنفط (يقدر ب ١٥٠ مليار برميل). واذا ماوصلنا خلال السنوات اللاحقة الى استخراج النفط بنفس الوتأثر فهذا يعني استنفاد الاحتياطي النفطي بالكامل في بحر خمسة عقود.

« اليس هذا ماتصيون اليه انتم ايضا: تحرر الاقتصاد العراقي من ارتهانه لعوائد النفط؟

نعم... ولكن كيف. فلا يكفي ان نتطلع، بل حري بنا ان نغير مسارات اقتصادنا وهيكله. فالخطة مثلا تستشير ان تمثل عوائد النفط نسبة ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. السؤال: ماهي الضوابط التي تلزم الحكومات بانتهاج سياسات اقتصادية تقود الى هذه النتيجة. ولا تنسى ان بيننا وبين نهاية الخطة اربع حكومات تتباين في اولوياتها والتحديات التي تواجهها.

« ماذا تقصون بالضوابط الملزمة للحكومات؟ اقصد على وجه التحديد ما اورده من اقتراح في كتابي: ابرام ميثاق وطني يقرّه مجلس النواب، ويلزم الحكومات على ان تخفف اعتماد موازنتها العامة على عوائد النفط بنسبة معينة عن السنة التي سبقتها (واقترحت نسبة مفترضة هي ٣٪ سنويا). وتعتمد نسبة التخفيض هذه معيارا لقياس فاعلية الحكومة المعنية في ادارة الاقتصاد الوطني، وقدرتها على تعبئة موارد اخرى غير النفط والغاز لتمويل فعاليتها.

« اذا ما اعتمدت نسبة التخفيض هذه، سنعود في بحر اقل من ثلاثة عقود الى ما كنا عليه سنة ١٩٥٢ (حين كانت عوائد النفط لاتمثل اكثر من ٨.٥٪ من ايرادات الموازنة العامة)، وهو ماسيهيئ الاقتصاد العراقي - من جانب آخر - لمواجهة نزوب احتياطات النفط مستقبلا. ولكن الامر يتطلب ارادة سياسية قوية قادرة على ترجمة هذا التوجه الى حيز التطبيق. وخلافه يبقى حبرا على ورق، وتبقى عوائد النفط تحت تصرف الحكومات تنصرف بها وفق رؤاها واولوياتها من دون ضابط.

« ماهو تصورك لقنوات توزيع عوائد النفط؟

« سبق لي ان نشرت في صحيفة طريق الشعب مقالا بمناسبة المؤتمر التاسع للحزب حمل عنوان «انتزاع مطالب الاستبداد النفطي». وقد دعوت وما ازال الى انتهاء الحيازة المطلقة للحكومة على عوائد النفط والى

تحول الحكومة الى واحدة من الجهات المستفيدة من تلك العوائد لتمويل موازنتها العامة، بينما تخصص بقية العوائد لتمويل صناديق اجتماعية وانمائية خارج اطار الموازنة العامة للحكومة. وهو ما سيضع حدا لولاية الحكومة المطلقة على عوائد النفط اذ ستتصب الى جانبها مؤسسات ندية مسؤولة عن ادارة تلك الصناديق، ولا تخضع لمشيئة الحكومة، حين ترتبط بمجلس النواب، الذي يصمم هيكلها ويرسم سياساتها ويناقش ويقرر موازنتها السنوية اسوة بالموازنة العامة للحكومة. وهو مايسوس موازونات بين المجتمع والحكومة. وقد ناقشت في الكتاب هذا، الصناديق الاجتماعية والانمائية المقترحة، مثل: صندوق اعانة العاطلين عن العمل، صندوق اعانة ضحايا الاستبداد والعنف السياسي، صندوق اعانة الايتام والارامل، صندوق رعاية المسنين، صندوق اسكان الاجيال القادمة، صندوق دعم الثقافة والمعرفة، صندوق توزيع بعض عوائد النفط على العراقيين. ويمكن مناقشة صناديق مماثلة، بعضها قد يكون مرحليا.

« افزت في كتابكم محورا موسعا يكاد يستغرق ربع الكتاب للطبقة الوسطى العراقية. ما هي رؤيتكم لدور هذه الطبقة في الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي ماضيا وحاضرا ومستقبلا؟

نعم.. هو محور اساسي، لانني ارى ان ليس بالامكان ايفاء دراسة المشروع السياسي العراقي حقها، من دون تناول الدور الذي نهضت به الطبقة الوسطى في دفع حركة المجتمع العراقي حقها الى امام حيننا، ثم نكصت به الى وراء احيانا اخرى. واکاد اشبهها بالبقرة التي تدر الحليب ثم ترس العلبه لتريقه.

« قد تتباين في الحكم على دور الطبقة الوسطى في المرحلة التأسيسية للدولة العراقية المعاصرة اَبان الحكم الملكي، ولكننا لاختلف بشأن دورها الفاعل في المسيرة النهضوية والثقافية الجزء الاكظم من قيادات الاحزاب السياسية، ومعظم قواعدها كانت تنحدر من صفوف الطبقة الوسطى. واهم ما اتسمت به انها كانت عابرة للانقسامات المجتمعية: الدينية والطائفية والعرقية والعشائرية والمناطقية..



« وغيرها، ومما يستعري الانتباه ان العهد الجمهوري لم يرث عن الحكم الملكي اتقسامات مجتمعية كالتى نوهت بها اعلاه وهو ماساعد على الاجماع الجماهيري لدعم ثورة ١٤ تموز. كما ان الانقسامات التي اعقبت الثورة كانت سياسية، ولم تنتم الى الانقسامات المجتمعية اعلاه.

« ولكن حين اعتلت الفصائل العصبوية سدة الحكم استغرت خزيتها الطائفي والعشائري والمناطقى، وتمكنت من احتواء شرائح من الطبقة الوسطى بطرق شتى، لتصفية الكيانات السياسية المعارضة، معتمدة في ذلك على توسيع جهاز الدولة الذي تموله عوائد النفط. وعلى هذا النحو انحسر الدور المؤثر الذي كانت تلعبه الطبقة الوسطى على المستويين السياسي والثقافي.

« وفي ظروف الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي سحقت الطبقة الوسطى حتى العظم. ولكن ذلك لم يستحث ارادتها نحو التغيير الثوري للمجتمع، حين انحصرت تطلعاتها في انهاء الحصار عودة تدفق النفط لبيعته الحياة في عروقها المنيبسة، ومايشف عن تراجع دورها الريادي في قيادة عملية التغيير، بسبب انخراطها في منظومة الاستبداد النفطي وتشبعها بثقافته.

« وماذا عن دور الطبقة الوسطى في مرحلة ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣؟

« ركز الاعلام السياسي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ على ضرورة احياء الطبقة الوسطى العراقية، وعدّ اعادة تأهيلها شرطا لنجاح العملية السياسية والتنمية. وقد اتخذت تدابير ملموسة لدعمها وزيادة رفاهيتها، ولكن دورها الريادي لم يعثر من جديد. واکاد الدليل على ذلك ضعف حضورها وتأثيرها في مواجهة (او على الاقل موازنة) الانقسامات الطائفية والعرقية والعشائرية.. وما يشابهها. وانت تعلم بان التيار الديموقراطي الليبرالي لم يفضا لحد الان بوزن راجح في الانتخابات. فلنتصور لو كانت قد اجريت انتخابات نيابية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لاي كانت ستكون الارجحية: للتيارات السياسية المدنية، ام لاطلاب الانقسامات المجتمعية غير المدنية؟

« الصورة التي ترسمها للطبقة الوسطى العراقية لاتوحي بالتساؤل حول الدور الذي يمكن ان تضطلع به مستقبلا؟

« الامر لاعلاقة له بالتساؤل او التثاؤم، فالحياة بكل ظواهرها: مقدمات تقود الى نتائج، واذا اردنا ان نغير النتائج نحو الافضل، خليق بنا ان نتحكم بمسار المقدمات. الامر ره بمنعغيرات عدة، ولكنها تختزل عندي في درجة اهلية الطبقة الوسطى في قيادة نضالات الشعب لاختراق منظومة الاستبداد النفطي.. واعني بذلك تحديدا الشريحة المتورة (المثقلة) لانني اراها اليوم منغمسة في امورها المطيية الفتوية. وكم يستغزني الشعار العربي الذي يدعو الى دعم المثقفين، والحاكم يطرف كيف يماطل في صرف المنحة السنوية لهم والتي هي في حدود مليون دينار سنويا لكل مثقف، اي بمعدل الالف دينار يوميا وهو مبلغ لايقبل به اباس متسؤل في ساعتين. انهم لايناضلون من اجل تأسيس صناديق لدعم الثقافة والمعرفة والفنون من عوائد النفط، ويقنعون بصدقة مقدارها مليون دينار سنويا. ويلومني البعض لانني استخدمت في كتابي اصطلاح «ثقافة التسؤل»



# اسطورة الراحل علي الوردي في ميزان سليم علي الوردي

احمد عبدول



حدث له ابعاده ومخبراته وملابسات سيرورته ، ، والان لنأتي الى تحليل الراحل الوردي لثورة العشرين يقول الوردي في مسلسلته (لحات من تاريخ العراق الحديث الجزء الخامس ص ٨) (اذا كان معظم العراقيين قد استقبلوا الاحتلال الانكليزي بالابتهاج والترحيب فكيف تحولوا الى التدمير منه خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الستين ، حيث قاموا بتلك الثورة الكبرى؟ لكي نستطيع الجواب على هذا السؤال يجب ان نعلم ان التحول من الابتهاج الى التدمير ليس بالأمر السار في حياة الشعوب، وقد يصح القول انه امر طبيعي يقع للفردي في حياته اليومية كما يقع للشعوب ، فالإنسان قد يشكو احيانا من وضعه في حينه حتى اذا اتبع له ان ينتقل الى وضع اخر يجد ان الوضع الجديد ليس خاليا من العيوب كما كان يتصوره . انما هي عيوب من نوع اخر غير النوع الذي كان يعانيه في وضعه القديم يعلق الدكتور سليم الوردي على الكلام اعلاه قائلا (الثورة انذرت هذا الفهم ،مسألة مزاج تنطبق على الافراد والشعوب، تحول من (الابتهاج الى التدمير) وعلى هذا فان حركة المجتمع سلسلة متعاقبة من فترات ابتهاج وتدمير) ويضفي الدكتور سليم قائلا (على هذا النحو فان تاريخ المجتمع البشري يتطو على فترات متعاقبة من زواج وطلاق ، وتاريخ حركتنا الوطنية وفق هذا المعيار ، هو حصيلة طلاق مع الحكم التركي وزواج من الاحتلال البريطاني ، ثم التصدد عليه باتجاه طلاقه) ثم يسأل الدكتور سليم سؤالا جوهريا بقوله (لكن هل كان المجتمع العراقي الى جانب الحكم التركي ام ضده؟هل رجب بحكم الاحتلال ام لم يرحب؟) لقد عرض الدكتور الراحل علي الوردي في الجزئين الرابع والخامس العديد من المواقف والاحداث والاتجاهات، التي يمكن الاستدلال بها لصالح ان العراقيين كانوا الى جانب الحكم التركي وضده في نفس الوقت. الا ان طرح المسألة على هذا النحو يعني ان المجتمع العراقي لم يضع نصب عينيه اهداف التحرر وبناء دولة وطنية مستقلة ، بل كان في

كانت العشائر العراقية تقوم بها ضد الحكومة التركية بين حين واخر ، وهو بذلك لا يختلف عن اكثر الكتاب البريطانيين الذين كانوا يرون ان الجانب البدوي قد شكل عاملا اساسيا في قيام الثورة بالإضافة الى عوامل ثانوية اخرى ادعى الراحل الوردي انه قد كشف عنها الا ان سائر الكتاب البريطانيين كانوا قد ثبتوا تلك الاسباب والعوامل الثانوية التي ادعى الراحل انه الوحيد الذي وفق الى تشخيصها. يعترف الدكتور سليم علي الوردي بأن الراحل علي الوردي كان قد نكر جانب التضخم النقدي كأحد اسباب قيام الثورة الا انه اولاً قد اقتصر على هذا الجانب دون نكر عوامل اخرى كان لها من التأثير الشيء غير القليل ثم انه قد طرح ظاهرة التضخم النقدي بشكل يتناقض مع المنطق الاقتصادي و كانه احد مظاهر الرفاهية وهو يصور تدمير العراقيين من التضخم بقوله (من طبيعة الناس انهم اذا نالوا الخير والشرف في عهد من العهود ، تناسوا الخير وركزوا اهتمامهم على الشر وصاروا يجارون بالشكوى منه. وهذا هو ما حدث فعلا في عهد الاحتلال . فان اكثر الناس نسوا ضخامة الاجور والارياح التي صاروا يجنونها واخذوا يصبون جام غضبهم على الغلاء ومن جاء بالغلاء) ان التضخم الاقتصادي يعني ببساطة اختلال في التناوب بين السلع والخدمات من جانب والضخ النقدي من جانب اخر. اي ان تكون هناك نقود كثيرة مقابل شحة في السلع مما يؤدي الى ارتفاع في اسعار السلع . لذلك فان زيادة الاجور بدت ذاتها لا تشكل مظهر للرفاهية ما لم تقتدر بنجات الاسعار. اما اذا ارتفعت الاسعار بمعدلات تفوق الابدوية ، وبين نظام الاحتلال البريطاني الضارم الذي يتناقض مع نمط الحياة العشائرية، لينتقل الوردي بعد ذلك الى ما اسماه (بالعدالة المروية) التي حاول الاحتلال البريطاني ان يطبقها ابان احتلاله للعراق ، وهكذا نجد الراحل الوردي يعتقد ان سبب الثورة انما يكمن في الصراع بين البداوة وقيمها من جانب وبين الاحتلال البريطاني ورسالته الحضارية من جانب اخر. يعلق الدكتور سليم الوردي على هكذا تحليل خطير قائلا (ان مسار هكذا تحليل انما يفضي الى تبرير السياسة الاستعمارية حاملة (الرسالة الحضارية) والتي لا بد لها من ان تصطدم بالتخلف والجهل والقيم البالية ، ولا مناص من سحقها لرساء قواعد (الحضارة) و اذا ما اقرنا مثل هذه النظرة لا يبقى امامنا الا ان نضم ثورة العشرين بالرجعية ومناوة التقدم، وبهذا لا يمكن اعتبارها ثورة بالمعنى التقدمي للكلمة) ويشير الدكتور سليم الى امر خطير اخر وهو ما يتمثل في اتفاق الراحل الوردي مع خصوم الثورة حينما وصفوا الثورة بانها امتداد للمعارك التي

ياسر جاسم قاسم

تعرفت اليه من خلال الاديب الاستاذ باسل عبد الكريم البديري حيث اهداني كتابه (مقتربات الى المشروع السياسي العراقي (١٩٢١-٢٠٠٣)) الذي صدر في بغداد ٢٠٠٥ وقد شغلني العنوان شغفاً بالاطلاع عليه علني اجد حلو لا ناجعة نتقد المشروع السياسي العراقي الجديد اي في فترة ما بعد التغيير من اشكاليات عديدة حفت به منذ نشأته وكتاب العلامة سليم بنذر من عدم تكرار الاخطاء الفاحشة التي وقع فيها العراق بسبب حكمائه للفترة من ١٩٢١- وحتى التغيير في ٢٠٠٣ اي منذ بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة...

وبالتالي قدم الدكتور سليم الوردي حلو لا للاممات الحالية ومنذ بدايات التغيير من خلال تسليطه الضوء على الاخطاء في الفترات السابقة، لانه وبالتغيير انهار المشروع السياسي السابق الذي عمر ٨٢ عاما وكان العراق في طور الاعداد للمشروع السياسي الجديد الذي نحن في وحله اليوم، وكان الدكتور سليم يتمنى وضمن مقارباته ان يولد هذا المشروع الجديد سليبا غير مشوه وبالتالى عدم تكرار الخطا الماضي والتي حصلت في الفترات السياسية السابقة واعتماد المعالجات الحقيقية والخطط السليمة لانجاز مشروع سياسي جديد وناجح يصبح مثلا يتخذ في العالم بجمعها، وعدم تكرار المشاكل وهذا الامر يتطلب قراءة المشاكل التي وقعت منذ تاسيس الدولة العراقية وحتى التغيير بغية عدم الوقوع بها مجددا، وهو بالتالي يراعي الجانب النفسي وهو ما لم يعلن عنه صراحة ولكن دعوته المحتملة بعدم الانجرار خلف مشاكل الماضي ودراستها بعقق لضمان عدم الوقوع بها مجددا هي نظرية نفسية بحتة ذات طابع اجتماعي فالذي يفكر بالامور السلبية ويقع فيها ولا يستفيد من اخطاءه الماضي، مثل هكذا شخصية يطلق عليها علماء النفس (ميلاكتوليا).. ووفق هذه النظرية كم عدد الميلاكتوليين الذين يحكمون العراق اليوم ومنذ التغيير؟ وهنا فلننظر كيف وظف سليم الوردي هذه النظرية النفسية في معالجات سياسية دقيقة وهو بالتالي يمزج بين العلوم النفسية والاجتماعية والسياسية لانجاز مشروع بناء مجتمعي وسياسي حققي.

لقد كان الدكتور سليم يطمح لبناء دولة مؤسسات يشترك المجتمع في تحقيقها بل تستمد الدولة وجودها واليات عملها من المجتمع ومؤسساته، فان تخلفت الدولة عن المجتمع ودرجة نضجه تمكن الاخير من استبدالها،وهنا يتضح لدينا اهمية المجتمع في انتاج التطور وانتاج البناء الحقيقي التنموي،فالمجتمع هو اللبنة الاساسية لبناء الدولة وكأني به يناغم قول،باروخ سبينوزا،في،علم الاخلاق،بقوله،كل ما يساعد للناس على الحياة الاجتماعية،اعني على العيش



في رخاء يكون نافعا وكل ما يدخل الشقاق في الدولة يكون سيئا،(سبينوزا، علم الاخلاق، ت: جلال الدين سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٧١) فمفهوم الدولة حسب سبينوزا، انما منشؤه مجتمعي فالشقاق يتسبب به المجتمع في تقويض الدولة والوئام يتسبب به المجتمع في جعل الدولة متمدة وناجزة وواعدة، فالجتمع بدرجة تطوره وهذا ما اراده سليم الوردي، يستطيع ان يؤسس مفهوم دولة حقيقية واعدة قادرة على ادارة البلاد وايصالها لبر الامان. كما يطلب الدكتور سليم ان يتم التعامل مع الدولة ومفهومها على كونها،منظومة،مكتاملة غير مجتزئة ولا مجزئة فقد حرص كل الحرص على تقييم الفترات السابقة للتغيير الذي وقع سنة ٢٠٠٣ كي لا يقع المشروع الجديد الذي انبثق بعد ٢٠٠٣ باخطاء السابق ويقود الى اجهاضه كما اجهض مشروع الدولة الذي اسس في ١٩٢١م، وبالتالي هو الاساس وبخلافه يظل المجتمع يلد مجرمين،كما ان مشروع المصالحة ينطلق لديه من الية شاملة لكل المفاهيم وغير مقصرة على مصالحة من جانب واحد،المشكلة،اذا تصالحنا في ميادين وجرت خصومات فعليه في ميدان اخر،ان المشروع السياسي الذي يطمح اليه الدكتور سليم انما هو مشروع متكامل يعرض العلل ويشخصها ويضع المعالجات وهو مشروع شامل لا يقتصر على مشكلة دون اخرى وهو يفترض عن العلل داخل المجتمع وليس خارجه ويدرس ويعمق إعادة تشكيل الوعي السياسي للمجتمع العراقي ووضع في المدار الصحيح، وهو يتصدى للمشروع بوصفه مسيرة لا تزال الكل يعيش تداعياتها ويعاني الكل من تناقضاتها الحادة.

وأحد اهم مقومات المشروع في نظر الدكتور سليم هو موضوعه،الارادية،التي تؤمن،ان عماد التحول النوري انما هو توفر الإرادة في التغيير وبصرف النظر عن توفر الامكانيات الموضوعية لحدوثه من عدمه،وبالتالي فان تقييم الوردي لكل مراحل المشروع السياسي السابق قبل التغيير ٢٠٠٣ انما كان انطلاقا هامة لايجاد حلول لمشاكل السياسة حاليا، ولكن لم تؤخذ كل هذه المقتربات بنظر الاهتمام للاسف الشديد، كما ان للتاريخ اهمية في مقتربات الدكتور سليم حول مفهوم الوطن، ولكن يفاجئ بعض الغارقين بفهم التاريخ على انه مضارة يجب ان تقف عليها دوما وابدأ بالمفهوم التالي،من حقا ان نحن الى ماضينا المشرق ونفخر بتاريخنا على النحو الذي نشاء، اما ان نطلب من الاخرين ان يعاملونا على اساسه فهذا محض هراء،التاريخ لا يكف كلاما أود الحاضر والمستقبل،التاريخ لوحد لا يبيؤ اية امة موقع الصدارة في عالمنا المعاصر فهو لايعد في احسن الاحوال، اكثر من فرة طبيعية ترقد في اعماق الارض،فهو عبء على الطالب في المدرسة وهو مجرد اطلاق تسميات على شوارع ومدارس ولا يحظى لدينا بالتفاعل وهو يعتبر اننا غربيين عنت تاريخنا كما نحن غربي عن حضارة عالمنا المعاصر، كما وانه يعتبر ان التفاعل مع التاريخ الحضاري يؤدي الى التفاعل مع الحضارة المعاصرة، وبالتالي اين يكمن تفاعلنا مع التاريخ ايكن بنهت مقتنيات المتحف العراقي ام بطمر صدام لبعض اللقى الانثوية في بابل ام بتحويله فان مرجان،الانثري الذي يعود تاريخه الى العهد الجائري في القرن الرابع عشر الى مطعم سياسي.

والاشكالية الكبرى التي يشير اليها: ان مفهوم المواطنة في العراق هو مفهوم (هاملي) فمنذ تنصيب الملك فيصل الاول ملكا على العراق في ٢٣/اب/١٩٢١ وحتى اليوم تتحكم العصبية العراقيةين وليس المواطنة والعصبية تتمثل بالمشيرة وانشاعر الدينية وابدائية ونشأة للوطنية ومفهومها فيعزوها الى (ثورة العشرين) ويعتبر وانه وعلى الرغم من نشوء الثورة من منطلق (ديني عشائري) الا انها كانت نواة لمفهوم الوطنية وذلك لغياب برنامج ديني لدى الثورة، ولكن انما اعتبر ان كلام الدكتور سليم باسباغ صفة الوطنية على الثورة كما هو غير دقيق،فالوطنية لم تأت مع ثورة العشرين بل تأت مع مشروع متكامل يعرض العلل ويشخصها ويضع المعالجات وهو مشروع شامل لا يقتصر على مشكلة دون اخرى وهو يفترض عن العلل داخل المجتمع وليس خارجه ويدرس ويعمق إعادة تشكيل الوعي السياسي للمجتمع العراقي ووضع في المدار الصحيح، وهو يتصدى للمشروع بوصفه مسيرة لا تزال الكل يعيش تداعياتها ويعاني الكل من تناقضاتها الحادة.



التحررية لثورة العشرين هي المتجسدة فيها وليس العوامل الثلاث،دين،عشيرة،قومية،وإنا نجد ان الثورة كان اساسها ديني بحت وعشائري بحت وان مفهومها الوطني لم يكن حاضرا فيها، فاننا اختلف مع الدكتور سليم بتشخيصه الثورة على انها انتجت طابعا وطنيا، بل انها كرسّت الدين والعشيرة بخالفهما الازلي، فالثورة دينية ان كان اساسها ديني وعشائرية ان كانت ذات اساس عشائري، اما البرنامج فلا يهم فهو تحصيل حاصل لاية ثورة،فلو قدر لثورة العشرين ان تنجح لحكمت برجيعة النخف الناس مع العشائر المنتفضة، وبالتالي حتى وان لم تضع برنامجا دينيا فهي ستعنه بعد انتصارها ولكن فشلها جعل المرجعية مع العشائر تتقصر، ومن الامور التي اثار اليها الدكتور سليم هي «مشكلة الهروب من الجيش وعدم وجود جيش عراقي بعقيدة وطنية حيث يشير الى ان الحكومة يجب ان تبين ان مهمة الجيش يجب ان تكون اساسا للدفاع عن الوطن ازاء العدو الخارجي، لذلك عرف عن فيصل الاول مدخله لتسوية توسيع الجيش وتدريب مشرع الخدمة العسكرية الاجبارية من تفوق العشائر بتسليحها على الدولة»ويستشف من ذلك ان الخطر الذي كانت تتوجس منه الدولة هي العشائر العربية والكوردية»

السلمي لتحرير الهند، لم تجد لها اصداء تذكر في المشروع السياسي العراقي مع انها كانت تحظى بتعاطف الراي العام، ولكن ان تتعاطف معها شيء، وان تآثر بمنهجها شيء اخر، ولا تشير الأدبيات السياسية الى تيار تبني بوضوح فلسفة المهاتما غاندي في المقاومة السلبية، اللهم الا ما نقله بعض شبوخنا الذين عاصروا احداث اوائل العشرينات من القرن الماضي حين شبه الشيخ الخالصي بالمهاتما غاندي لتمرده على مخططات الانتداب سنة ١٩٢٢م،وبسبب العسكرة والعنف وجهل بعض القيادات السياسية كصدام بالفنون العسكرية ووضع أناس ليس لهم علاقة بالجيش على راس الهرم كحسين كامل وعلي حسن المجيد، كل هذه الامور جعلت من الجيش خرقة بالية (المواطنة) ولو طبقت الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ م.

والارادوية لدى الطغاة تتمثل بان المجتمع بجميع موارده:البشرية والمادية رهن اثارتهم فالمغامرات العسكرية العنيفة ينبغي الا تكرر في العراق الحاضر لان صدام كان قد فعلها واهلك الحرث والنسل (يكاد المرء لا يصدق وهو يسمع صدام يوم ٧/٢/٢٠٠٤ في جلسة توجيه الاتهامات اليه ان سبب احتلال الكويت سنة ١٩٩٠ كان توجيه بعض الكويتيين اهانة الى المرأة العراقية ويتساءل المرء ماذا كان سيحل بالامم، لو ان توجيه الشتائم يسوغ شن هذه الفلول ان تنتشط على النحو الذي نشهده ان لم تجد لها حاضرة مؤنسية في البيئة العراقية التي يمتد تاريخها لآلاف السنين،ومن كل ما ورد يضحخ ان العنف في العراق ما كان وليد اللحظة رفعه صدام والذي هو فرنسي بونابرتي تحول الى سيف مسلط على رقاب العلماء والمهندسين في الصناعة العراقية، ويذكر المصائب التي فعلها نظام صدام ويذكر لها يحزن من عدم العودة اليها من الحاكمين الجدد الذين لم يكتفوا بالتلاعب بالاسواق والاسعار والدولار بل سرقوا البلد جهارا نهارا، ويحزن من الرؤية التمارية وان يقع فيها السياسيون الجدد (ان الوصول الى السلطة بأسلوب تامزي يحفز لدى السلطوي الجديد الاحساس بتأمر الاخرين عليه) وان كان قد جاء بطريقة ديموقراطية لكن احساسه بتأمر الاخرين عليه يصنع منه دكتاتورا سيئا اخر، وهذا ما رايناه متجسدا بشخص احد رؤساء الوزراء الذين حكموا العراق بالقرعة الحالية حيث كان يظن الجميع متأمر عليه. وبالتالي اضطر هذا الرجل الى استخدام طريقة التنكيل بالخصوم والتخوين لهم، ويجد الدكتور سليم ان للعنف جذوره التاريخية المستشرية في البلد منذ فجر الارات ولم تتمكن المذاهب الاجتماعية والسياسية الحديثة التي تآثرت بها طلائعه المنورة من تنقية

رؤيته السياسية من اوضار هذا العنف المدمر ووجدت نفسها منجرفة في تياره،حتى ان العنف اخذ شكلا اكثر دموية وتدميرية في العراق. وكل هذه المعطيات التي اثار اليها الدكتور سليم سنة ٢٠٠٥ وما قبلها هي استقراءات لما ستؤول اليه الاوضاع حتى وصلنا اليوم الى عنف مركب متمثل بداعش الراهبية وميليشيات همها القتل والاستنفاء من الاخر المختلف عنها»

الوعي السياسي كمقرب يؤسس للبناء...

يبتدأ الوعي السياسي من الاسارة الدكتور سليم الى مصادره وابتداء بما حدث من افتتاح حضاري ما بعد ثورة العشرين حين اطلقت النخب على اللبير الية والاشتركية والقومانية ولم تكف بالاعجاب بل «مفتح للحاق بها ولو عن طريق حرق المراحل»وهنا يمكن سر الكبوات اللاحقة للمشروع السياسي العراقي فهنا يدعو الدكتور سليم الى التدرج بتلقف المفاهيم وليس من المغول ان تصبح في يوم وليلة بلدا ديموقراطيا بعد ان كنت تحكم على اساس دكتاتوري، وهنا مشكلة العراق اليوم فقد اصبحنا في يوم وليلة بلدا يورطيا وتم حرق المراحل مما سبب نكوص الديموقراطية اليوم في البلاد على المستوى التطبيقي. و في عموم التيارات السياسية فالقوميون سابقا تآثروا بالاوربيين وخاصة النازية والفاشية،وفاتهم ان المجتمع العراقي لم يكن قد خطه بعد الا خطوات في طريق الوطنية على المستوى الاقليمي تكحه العلاقات والذهنية العشائرية وتبني التيار القومي النزعة الانتقادية قولا وعملا برنامجا له وظل متمسكا بها الى النهاية. اما التيار الليبرالي في العراق ففعائاته تكمن في عدم وجود رصيده تاريخي له في حكم العراق ولم تجد بعض رموزه مفرا من التحالف مع قطاعات غير سياسية مثل العشائر والجيش الامر الذي وفرغه من الحميرة الليبرالية الطارئة التي كان يتوفر عليها وهو بذلك قد سبق ما فعله بعض الحسوبيين على التيار الليبرالي اليوم، يتعاضد

ولقاءات لاتسمن ولا تغني من جوع مع اركان المؤسسة الدينية ميررين هذه اللقاءات بمفاهيم مجتزئة لفلسفات كمفهوم«الكتلة التاريخية»وهم بذلك يسوغون لاعمالهم العبيدة عن هذا الليبرالي بلقاءات مع شخصيات بالحد من الخط تحت عناوين مجتزئة حيث يأخذون جزءا من الفلسفة محاولين تطبيقها وتاركين الجزء الالهم منها غير فمعل والاهم من ذلك هو ايجاد البيئة الصحية والحقيقية للمفاهيم الليبرالية لطحنها بالتعاون بها اما لقاءات مع الشخصا رافضين بالاساس للمفهوم الليبرالي. وانا اجد

هذا العمل محض هباء واجد ان هؤلاء لم يقوموا بالخطوة الصحيحة في طريق اللبير الية وكأنما قرأ الدكتور سليم هذه التحالفات بين البعض ممن حبسبون على الخط الليبرالي قراءة دقيقة باعتبار ان ممثل هذه التحالفات تفرغ للبير الية كثيرا من خميرتها،فالليبرالية ترسخ عبر مسيرة طويلة وعبر مؤسسات واليات دستورية رصينة ومرنة تستوعب الحراك المجتمعي. ومن دلائل ضعف التجربة الليبرالية في العراق والتي ما زالت حتى اللحظة والى منذ العهد الملكي»ان الاحزاب والتيارات السياسية لم تضع الديموقراطية كمنظومة سياسية مستهدفة ضمن اولوياتها بل كانت الديموقراطية تقف عند حدود هامش الحرية الذي يتاح لتحرك كل منها، او الحصول على بعض المكاسب السلطوية المتواضعة ولم يلاحظ في برامجها وسياساتها تحرك صميمي يتلقف الجماهير بأهمية الديموقراطية وعندما كانت عديمة اللون والطعم والرائحة، ومنعزلة اجتماعياوفي ظل البعث اشرك الجماهير في

سياسية مؤنثة للسلطة كانت الديموقراطية شعراا ترفعه وسرعان ما ينحسر عند تحقيق هدفها الذي انثقلت من اجله،وهذا الحديث الذي ينقد فيه الدكتور سليم الاحزاب اiban الفترة الملكية يدعو الى عدم العودة اليه ولكنه مطبق اليوم وبجذافيره فكل احزاب اسلطة الحاكمة في العراق ليس لديها ديموقراطية داخل احزابها فكيف تستطيع تجسيدها واقعا.

ان الدكتور سليم يعتبر اللبير الية ليست قوانين نحاول سنهنا وتطبيقها بل هي معيار حياتي مستمر فاللتطور حسب وجهة نظره هو نسق معرفي يتحول وعبر تراكمية الى رافد لتطور المجتمعات،ان المساتير والقوانين لا تخلق العلاقات الاجتماعية قسرا،فما هي الا قواعد واليات عقلانية لتخليقها وتطويرها واذا ما افقتر المجتمع الى احتياطي كاف للتطور في اتجاه معين فان القوانين لوحدها تعجز عن رده بهذا الاحتياطي،كما ان المشروع الليبرالي وعلى الرغم من اخفاقاته لم يستطع ان يجدها مكانا بعد ثورة ١٩٥٨م فقد سيطر عليه،التياران الراديكاليان المتضاران:الشيوعي والقومي»واخفقت التيارات الليبرالية اناذك في استثمار الصراع بين التيارين الراديكاليين لصالحها،وكلام الدكتور سليم هو دعوة لاصحاب التيار المدني لعدم تكرار هذه المشاكل ولكنهم كرووها،فالاسلاميون في العراق يعد سراقاتهم فقدوا شعبيتهم كثيرا قبل مجيء داعش واصبح الناس يسبونهم ليلا ونهارا ولكن لم تستطع الحركات الليبرالية والاحزاب المدنية ان تستغل الفرصة لصالحها بطرح مشروع وطني رائد وكسب الجماهير وانما ظلت معزولة في برجاها العاجي فباعتت داعش وقامت الاحزاب الحاكمة بقتالها فاستعادت جزءا من مقبوليتها لدى عامة الناس والسذج منهم فالاحزاب الحاكمة لم تكن لتقاتل داعش لو انا انها شعرت بخطر محقق يهدد مصالحها المادية والدينية على حد سواء والا

فالعراق في اخر سلم اولوياتها.

ومن الملاحظ ان الدكتور سليم اكد في رؤاه فقط على الشيوعيين والقوميين والليبريين ولم يذكر الاسلاميين بالشكل الواضح والصريح ولكنه يقصدهم تماما فهم الحاكمون الجدد، طبعاً تذكر لاولئك لانه لم يقبض للاسلام السياسي القفز للحكم طوال تاسيس الدولة العراقية ولا بعد ٢٠٠٦ عندما وصف رئيس الوزراء اناذك البعثيين والشيوعيين والقوميين تراهم ارتكبو اخطاء السابقين ولم زادوا عليها.

اما اعادة انتاج الوعي وبشكل دقيق يؤكد على ضرورته فليدعي ان الوعي الاجتماعي»لا يقاس بالرقم بل من خلال درجة استجابته للاحداث والتحولات على مستوى المجتمع المعني والاتجاهات العامة في تطور الانسانيةوحيث يمثل المشروع السياسي العراقي (١٩٢١-٢٠٠٣) معينا لا ينضب من الدروس والعبر،فماذا يعني اغفال تلك الدروس ليوصل وعينا النظر الى الاحداث والتجددات بالنظارات نفسها؟وهذه دعوة الى عدم تكرار تجارب النخب المريرة لا من قبل المجتمع ولا من قبل الاهداف السياسية الحاكمة ولكن كلا المجتمع والسياسيين قد كرروا نفس الاخطاء ووقعوا فيها كأن شيئا لم يكن. والارادية التي حذر منها الدكتور سليم قد اردت ازياء مختلفة فلدى عبد الكريم قاسم هي فوق الميول والاتجاهات،مما جعل المربصين يطبقون على حكمه سريعا، وفي ظل الحكم العارفي كانت عديمة اللون والطعم والرائحة، ومنعزلة اجتماعياوفي ظل البعث اشرك الجماهير في

## مداخن ومدافن.. عبيد أم شركاء؟

سرمد الطائي

لا أفسى من تحويل الخسارة كشعور، إلى تحليل عددي وجداول إحصائية. والخسارة كشعور هي أمر يتاح لك في كل قطعة من البلاد، لكنها أكثر قسوة قرب البحر والنخل والنطف. وفي مكان ما من البصرة، في وسع المرء ان يشاهد نخلات عنيقة بلا رأس، وسفنا تجارية غارقة، ومداخن عملاقة لمنشآت النفط تنفث سحابة سوداء عملاقة تتكون فوق المدينة والبحر والمساتين، كأنها غول أسطوري أسود يرمق كل شيء تحته باستهزاء رهيب.

والصورة عنها مرسومة على غلاف كتاب نشر في بغداد مؤخرا للدكتور سليم الوري عنوانه«الاستبداد النفطى في العراق المعاصر»، مداخن المنشآت البترولية تنفث اللهب والسحاب الأسود، والغيوم المظلمة لصواريخ كل الحروب، ونخلات عبياء بلا رأس. والغلاف يختصر المعنى، فالنخلة رمز الحياة في بلاد السواد، عبياء ميتة. لكن الحياة لا تتوقف في مداخن النفط وغيوم الحرب السوداء. فهذه طاقة ضرور لا تموت بسهولة. شعوريا يمكن للمرء ان يرى في الممنخة البترولية بسيرة ٨٠ عاما من النفط والنخط. ويتأمل «أثار أقدام براميل النفط التي تسربت من بين أصابعنا، وهرولت نحو سوق السلاح وصممت معارك ومقابر كبيرة، وغرورا سياسيا وحماقات ونهايات مؤلة لشتى الأحلام. من هذه المداخن خرجت لاحقا مليارات مضاعفة تحولت فسادا وضباعا وانقسامات دموية، تلبثت أن المشكلة لم تكن مجرد شروق في روح صدام حسين، بل «هوسا نفطيا»لم تجر معالجته لا بقاعدة حديثة ولا قديمة.

كتاب سليم الوري يسجل بالإحصاءات والأعداد مؤشرات الخسارة. وقد حصل العراق منذ ١٩٣٠ حتى ١٩٨٨ على ١٧٩ مليار دولار من بيع النفط. لكنه خسر ٤٠٠ مليار في الحرب مع إيران؛ أي أن الثأر أحرقت فلوس النفط وغير النفط. ماذا دهي الأرقام يا ألهة الحساب؟ إن خسارتنا طيلة ٥٨ عاما مجرد ١٧٩ مليار دولار من فلوس النفط، كم أضحي هذا مبلغا تأفها اليوم؟ إن ولايتين لسلطان هذه الأيام أحرقتا نحو ٦٠٠ مليار دولار يا ألهة الحساب، وهاهو الصف الحادي عشر يعد سقوط صدام ملك الدمار، يأتي ونحن بلا حتى كهرباء. ماذا نفعت تلك المداخن طيلة سنوات إن؟

والكتاب ليس انخرطا في نوبة بكاء نادمة. بل هو ذءاء للعراقيين كي يعيدوا تعريف خطر دولة النفط، وأن لا يتناسوا ذلك وسط ضجيج التلاعن السائد. في اقتصاد ما قبل النفط، كان المزارع والصناعي وقبطان السفينة، شركاء للدولة في تمشية شؤون الحياة. ومهما بلغ ظلم الحاكم فإنه كان يتذكر أن شعبه شريك في اعادة وتمويل شؤون البلاد، وسيجسب لكل ذلك حسابا قبل ارتكاب أي حماقة. لكن النفط في ثقافة سياسية متخلفة. يسخر من عقد الشراكة هذا ويحول الحاكم إلى مالك مطلق لمال كثير، والشعب إلى جماعة كسولة تأكل من صدقات الحاكم. الشريك يعترض، لكن من يأكلون«الصدقات»غير مؤهلين لاعتراض مؤثر. كل شيء سيظل رهنا بالساعات الرحمانية أو الشيطانية التي تركب روح السلطان، مستخرج المال ومنقذه على العيال الصالحين أو المالحين.

الكتاب يسرد قصص نجاح في دول النفط المتقدمة. وي طرح السؤال الكبير: بعد قرن من الحياة مع النفط، ماذا صنع العراقيون لتجنب القتل؛ لا جديد في أن السلطان يتشبث بمخالب الهوس النفطي، بملف الطاقة ولذلك يتأخر إقرار قانون النفط. ولعل آخر مواجهة برلمانية معبرة يرصدها سليم الوري حصلت في أيلول ٢٠١١ حين أراد حاكمنا تمرير مجلس للسياسات النفطية يرأسه هو، بينما طلب البرلمان شخصية مستقلة تخضع لرقابة نيابية.

والمواجهة المستمرة تتعلق برفض الحاكم طلب أهل أربيل

والبصرة والأنبار وسكان باقي المحافظات المنتجة، أن يكونوا شركاء في صناعة السياسات النفطية وإبرام الصفقات.

المداخن كانت تنفث الهوس في المدافن. في زمان السياسات الرثة يصبح المهندس الذي يحفر لاستخراج النفط، مثل العامل الذي يحفر المدافن. تكبر حقول البترول وتنمو مساحات الدفن البشري. انتفعلنا قرنا بصناعة ملايين القنوب في ارض العراق لامتصاص الزيت الأسود أو لإخفاء جثثنا المحروقة بالبارود. لكننا لم نجرب بعد أن نحفر بحتا عن الحلول التي وجدها غيرنا حين نبشوا قليلا في عقولهم ورؤوسهم. سليم الوري يصرخ في غمرة تلاعن الأحزاب والطوائف: تعالوا نحفر في رؤوسنا هذه المرة، لنصحح العلاقة بين مداخننا ومدافننا.

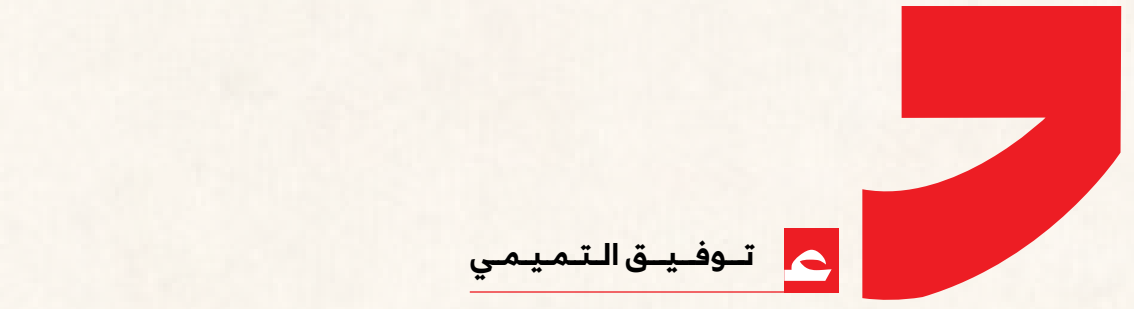




ترددت كثيرا قبل مفاتحي للدكتور والباحث الاجتماعي وعالم الاقتصاد د. سليم علي امين الوردى للدلاء بشهادته للتاريخ، تقديرا مني لسعة تجربته وتوعها ومسيرته العلمية وشهادته على أحداث امتدت مجريات وقائعها من العهد الملكي حتى ايامنا هذه، وكنت أراهن في ذلك ليس بصفته مشاركا وفعالا بهذه الاحداث، بل كنت أعول كثيرا على توظيف مهاراته العلمية وقراءاته الموضوعية للاحداث التي رسخت في ذاكرته وحفرت لها موضعا من الصعب زواله او نسيانه، كما كان يشدني في هذه المحاولات أمنية بأن القارئ لها سيجد في النهاية نصا مرويا ادبيا محبوبا بلغة سلسة وعبارات جزيلة احترف صاحبها مع تأليف الأبحاث السياسية والاقتصادية والتاريخية كتابة المسرح والترجمة له وتأليف القصص والروايات المطبوعة منها التي مازالت مخطوطة، فستكون إجاباته جملا متسلسلة حاوية على عناصر متكاملة ومغرية للقراءة تجتمع فيها مع القراءة التاريخية الموضوعية والمنصفة تلك الاسلوبية المشوقة والممتعة التي تجذب قراءها في عالم تعددت به خيارات القراءة وتراجع فيه قوة حضور الكتابة الورقية، ومنها الصحف والكتب بالطبع.



## سليم علي الوردى: شهادة عراقية



وكان لترددي في مفاتحته أسباب ومبررات ووزائع على حد تعبيراته العلمية التي يطلقها الوردى نفسه في توصيفه للظواهر الاجتماعية والتقصي عن مسبباتها، ثمة اسباب تحرير ترددي في عرض اجراء مقابلة طويلة معه كنت استقيها من معرفتي القريبة من شخصية الدكتور سليم الوردى وقربي منه خلال السنوات الاخيرة ومتابعتي لكتاباتته في الصحف وقراءاتي لمؤلفاته التي صدر الثاني منها ٢٠٠٥ بعد انقطاع ثلاثة عقود عن الكتابة بسبب ما اسماه مرحلة العمق الثقافي والبؤس السياسي التي عاشها العراقيون خلال حقبة البحث الثانية (٢٠٠٣-١٩٦٨).

وكما كنت اطلع على كتبه التي تأتي عبر مخاضات طويلة ومكابدات عسيرة ومرامجات متأنية للمصادر والوثائق، والتأكد منها وكان لترددي في مفاتحته أسباب ومبررات ووزائع على حد تعبيراته العلمية التي يطلقها الوردى نفسه في توصيفه للظواهر الاجتماعية والتقصي عن مسبباتها، ثمة اسباب تحرير ترددي في عرض اجراء مقابلة طويلة معه كنت استقيها من معرفتي القريبة من شخصية الدكتور سليم الوردى وقربي منه خلال السنوات الاخيرة ومتابعتي لكتاباتته في الصحف وقراءاتي لمؤلفاته التي صدر الثاني منها ٢٠٠٥ بعد انقطاع ثلاثة عقود عن الكتابة بسبب ما اسماه مرحلة العمق الثقافي والبؤس السياسي التي عاشها العراقيون خلال حقبة البحث الثانية (٢٠٠٣-١٩٦٨).

وكما كنت اطلع على كتبه التي تأتي عبر مخاضات طويلة ومكابدات عسيرة ومرامجات متأنية للمصادر والوثائق، والتأكد منها وكان لترددي في مفاتحته أسباب ومبررات ووزائع على حد تعبيراته العلمية التي يطلقها الوردى نفسه في توصيفه للظواهر الاجتماعية والتقصي عن مسبباتها، ثمة اسباب تحرير ترددي في عرض اجراء مقابلة طويلة معه كنت استقيها من معرفتي القريبة من شخصية الدكتور سليم الوردى وقربي منه خلال السنوات الاخيرة ومتابعتي لكتاباتته في الصحف وقراءاتي لمؤلفاته التي صدر الثاني منها ٢٠٠٥ بعد انقطاع ثلاثة عقود عن الكتابة بسبب ما اسماه مرحلة العمق الثقافي والبؤس السياسي التي عاشها العراقيون خلال حقبة البحث الثانية (٢٠٠٣-١٩٦٨).

توفيق التميمي

الاكاديمي، لاسيما ان الوردى ينتمي لجبل من الاكاديميين او امتداد له، من امثلته استاذة علي الوردى والعلامة حسين محفوظ والدكتور مصطفى جواد والعلامة الدكتور جواد علي وعالم الاقتصاد ابراهيم كبة وكل هؤلاء كانوا لا يخلون على توظيفهم معارفهم الاكاديمية التخصصية في انقاذ ما يمكن انقاذه من خراب بلادهم مع اداء واجباتهم الاكاديمية والمهنية في الدوائر والجامعات.

ولكن الوردى سليم كان لسوء حظه ان ظهرت مؤلفاته بعد غياب زمن هؤلاء العمالقة واصبح الكتاب الورقي منافسا ضعيفا لاقناع حياتي تتحكم به ريموتات التكنولوجيا وثقافتها الاستهلاكية التي لم تتصالح مع مزاجية الوردى الذي مازال يكتب افكاره ويدبجها على ورق فقيل مستمتعا بمنظر جمالية خطوطه التي كانت تعد جزءا من متطلبات الثقافة العامة لجيله الذهبي، فلم يابه الوردى بما تحققة كتبه من مكاسب مالية او شهرة اعلامية تأتي عبر قراءات مجتزأة بالصحف اليومية بقدر ما تجد أذانا صاغية لدى صناع القرار والمعينين بصياغة الحياة بأوجهها الشاملة، وحتى ذلك لم يتحقق له، ومع ذلك فهو لا يشعر بالاحباط ولا يعتريه اليأس في مهمته النبوية هذه. بل يواصل ويواصل لراحة ضميره واستجابة لما تربى عليه من قيم ومثل خلال سنوات طويلة. وكان من أسباب ذلك ان علاقته محدودة برجال الصحافة وعلاقته أكثر سلبية مع رجال السياسة، بل هو يحمل داء آل الوردى في تجنب السياسيين وعدم الخوض في السياسة، ولهذا فاضواء السياسة لاتغريه، طلب مني ذات مرة مسؤول لجنة العشاير في البرلمان دعوة مجموعة من الاكاديميين وعلماء الاجتماع لمناقشة وقيلة العشيرة من منظور جديد واعادة الاعتبار منها واقرحت اسم الدكتور سليم الوردى لان لديه بحثا علميا رصينا في هذه القضية، معززا بالأدلة العلمية والشواهد التاريخية الدقيقة ورفض الذهاب للبرلمان للقاء رئيس لجنة العشاير وقال انا استاذ مساعد في كلية التراث الجامعة ومن يريدي فليات الى هناك وانا تحت امره.

في هذه القضية وهو لا يتوانى عن الرجوع عن رأي أو فكرة أمن بها ان توافرت لديه ادلة كافية لدحضها، وكانت هذه السمة واحدة من أسباب أصراري على مواصلة المحاولة معه لتقتني بموضوعيته حينما احمله امانة الحكم على الاحداث التاريخية وتوصيف ابطالها الفاعلين في تحريكها وصناعتها، وهناك مثال اخر ففي كتابه الاول (علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية) الصادر العام ١٩٧٨ وجه سليم الوردى انتقادات لاذعة لمنهجية استاذة وقريبه وابن محلته الكاظمية علي الوردى في خضم مؤثرات الأفكار اليسارية التي كانت توجه مساراته البحثية ومعتقداته في تلك الفترة، ولكن مالمبث أن تراجع عنها في كتابه (ضوء على ولادة المجتمع العراقي الصادر من دار الصباح العام ٢٠٠٩)، وذلك وفر لي قناعة بانني امام باحث جليل يمتلك مرونة عالية في النظر للاشياء وتقييمها، ويجعلني ذلك مطمئنا وانا اودعه امانة الحديث عن مفاصل مهمة من تاريخنا المعاصر التي له تماس معها او احتدم بها من خلال معاشته او اشتراكه ببعضها أو قربه من بعض ابطالها الرئيسيين.

### موضوعية صارمة

وبالمناسبة فان استنتاجه ومفهومه الجديد عن العشيرة هما مغايران لقناعته السابقة

بالفكرة مع القبول بشرطه التي تتطلب التأني في الاجابة واستحضار المزاجية الخاصة بالكتابة التي اعتاد عليها في كل كتاباته حتى الصحفية منها، وسررت جدا بموافقته ومبعت سروري ليس نجاحي بتقديم سيرة مختصرة لسلف مولود مطلع اربعينيات القرن السابق في ازقة الكاظمية تمكن من الفوز بيئتها ثورة ١٤ تموز لأبناء الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى التي ينتمي اليها، فكل ذلك سيرة نمطية يمكن أن تجدها في تتبع حياة العشرات من امثاله، ولكن اهمية الشهادة تعود للمؤثرات التي اكتملت لدى الباحث والكتائب سليم الوردى، وفي مقدمته امانته في رواية التاريخ كما عهدته منه في رواية ليس من مؤلفاته العلمية والاقتصادية والسياسية بل حتى في كتابة روايته المنشورة (غارات الثور المجنح، ثم ان الوردى لم يرهقني في استنطاق سيرته وتتبع اهم شواخصها السياسية والاجتماعية، بل وجدته احيانا مشاركا معي في صياغة اسئلة فاتني نظريها او العبور منها دون ايلانها ما تستحقه من اهتمام واعتبار، كل ذلك ومع صرامة منهجية في قراءة الظواهر والاحداث جعلني اراهن على الخروج بشهادة من نسقها المؤلف، وغير المثير الى شهادة ستكون بالتأكيد واحدة من المصادر المهمة للباحثين في تاريخ العراق المعاصر في جميع مجالاته الاجتماعية والانثروبولوجية والسياسية، بعد تكامل ادوات البحث المؤهلة للنبش في المسكوت عنه من هذا التاريخ واعادة قراءة أبرز مفاصله من جديد. وفي الاخير ربما ادرك الوردى بان تقدم العمر وزحف الشيخوخة سوف لايدعان له مجالاً او فرصة في محاكمة ذاكرته واسترجاع مخزوناتها من الاحداث والاسماء والظواهر، ربما كان ذلك واحدا من اسباب اقتناعه في خوض هذه المغامرة التي حقق فيها ما كنت اراهن فيه على قدراته البارعة ليس في مجال التشويق السردى وحسب بل بعمق ورسانة المادة المروية تاريخية كانت ام سياسية ام اجتماعية؟

لا يمكن أن انتهي من هذه المقدمة دون المرور بالتوطئة التي كتبها لي قبل ان يباشر باجوبته لاسئلني وقبل مونتاج الاجابات وتحريرها حسب تحقيب الاحداث وازمان وقوعها قدر الامكان يقول سليم الوردى في سطور هذه الديباجة:

(فاتحني الصديق العزيز الكاتب والاعلامي وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات قبل

توفيق التميمي بالانخراط في مشروعه المبدع شهادات عراقية ولكنني كنت اتردد في الاستجابة فلما مني ان اصحاب تلك الشهادات قد تميزوا بالاضلوع في الاحداث السياسية الجسام التي تتناولها شهاداتهم، اما انا فلم اسجل ضلوعا يذكر في تلك الاحداث واخشي ان يبدو نشازا اصطفا في مع تلك الشخصيات، ولكن السيد التميمي قد اقنعني ان الشهادة على الحدث لا تفرض بالضرورة الضلوع فيه، فضلا عن ان الشهادة لا تقتصر على الاحداث السياسية فقط بل وجواب حياة المجتمع العراقي كافة، فاستجبت لطلبه).

### وليد في عائلة مكتظة

× لايد في البداية من تعريف القارئ بشيء عن طفولتك ومؤثراتها التي ترسخت في بلورة وصياغة توجهات سليم الوردى لاحقا، لاسيما انك ولدت في مدينة لها خصوصيتها المدنية والدينية؟

ولدت في ٢٦ ايار من العام ١٩٤٢ في مدينة الكاظمية وكانت العائلة تتكون من احد عشر فردا، الوالدان وخمس أخوات وأربعة أخوة، كنت أصغرهم سنا لذلك حظيت مع أخي الشهيد محمد (الذي كان يكرمني بسنتين بحب ورعاية جميع افراد العائلة، لاسيما اننا كنا قد ولدنا بعد وفاة أربعة أخوة) انصف والسدي مهينا بعدم الاستقرار، فكان ينتقل من مهنة الى أخرى ولم يفلح في اية منها ما جعل الوضع المعاشي للعائلة هشا، وساعد على تدبير أمور العائلة انصراف والدي التي اخطاها الملاور لابناء الريف الذين كانوا يتوافدون على مدينة الكاظمية لزيارة العتبة الكاظمية المقدسة وبيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية، وكثيرا ما كانت مكافأة الخياطة عينية من تلك المنتجات.

### أخي الطبيب

بعد ولادتي بزهاء سنتين طرأ حدث مهم في حياة العائلة فتح امامها افقا ولو بعيدا لتحسن وضعها المعاشي والاجتماعي. وتمثل في قرار النحس اخي الاكبر حسين بالدراسة في كلية الطب ولم يكن اتخاذ ذلك القرار بالامر اليسير، اذ لم يكن ينسب الى كلية الطب وقتذاك الا ابناء العوائل الموسورة، فضلا عن انه كان يعني حرمان العائلة من مرتبه كمعلم في الدراسة الابتدائية. وقد حث اعمامي وبعض رجالات أسرة آل الورد على اتخاذ ذلك القرار ووعد بعضهم بدعم دراسته ماديا، وذلك لما كان يحتله الطبيب من مركز اجتماعي مرموق، ولكن كما يقول المثل: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد تأثر أخي حسين بالفكار الشيوعية التي كانت متفشية بين الطلبة وانضم الى صفوف الحزب الشيوعي العراقي وبتشط في فعالياته الجماهيرية. ما رتب عليه ان يصبح من زوار السجون والمعتقلات بين الحين والآخر واستمرت اخر محكومة له ثماني سنوات (١٩٤٩ - ١٩٥٧)، وهكذا وجدت عائلتنا نفسها في صميم تلك الاجواء السياسية المشحونة، ما دى بها الى الانفتاح على عوائل المعتقلين السياسيين الذين كانوا ينتمون الى طيف واسع من القوميات والاديان والطوائف والمناطق، فتمهم الشعبي والسني واليهودي والمسيحي والصابئي والكردى والعربي و الترمكاني وغيرهم، وكان لذلك المشهد المجتمعي المتعدد والمنفتح على بعضه الاخر اثره الكبير في تشكيل رؤيتي المجتمعية التي لاتحكمها الاعتبارات العرقية والطائفية والمناطقية.

الحلقة الاولى من سلسلة حلقات كتبت بعد لقاءات مطولة مع الراحل الوردى







## اجراء كتاب في نقد علي الوردي يكتبه اكاديمي من اسرته نفسها

عرض كتاب (علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية)

المقدمة

يحظى الدكتور علي الوردي بموقع متميز في الوسط الفكري العراقي، وتجد نتاجاته رواجاً قل ما يحظى به كاتب آخر. وليس من باب الصدفة أن يحتل الدكتور علي هذا الموقع المتميز وأن يكسب جمهوراً واسعاً من القراء يتمتع بكتاباته ويستلطف أسلوبه الفكه.

لقد ساعدت عدة عوامل في استقطاب كتب الدكتور علي، جمهرة واسعة من القراء، يأتي في مقدمتها، انه الباحث الاجتماعي الوحيد الذي واصل مسيرته البحثية بإصرار وبدون كلل لفترة تنيف على الربع قرن. والعامل المهم الآخر هو طبيعة الفترة التي ظهر خلالها الكاتب. لقد اتسمت فترة الخمسينات بركود فكري نتيجة للأوضاع السياسية التي كان يعيشها البلد كل ذلك جعل الجماهير تلهف لكل نتاج فكري

تشم منه رائحة التمرد على النظام السياسي والاجتماعي المتهرئ، والمتخلف، وفي مثل هذا المناخ الفكري والسياسي سمع صوت شاب جديد يحمل شحنة جريئة، يتعرض لنظام المجتمع من خلال انتقاد مؤسساته الفكرية التي دأبت على تبرير الظلم والاستغلال ونظام الحكم. وجاء كتاب ((وعاء السلطين)) ماء بارداً على قلوب القراء ونسمة لطفت شيئاً من مناخ الكبت الفكري. وقد حملت أكثر نتاجات الدكتور علي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هذه الشحنة. أما العامل الثالث فهو أسلوب الرد المبسط الذي يتبعه الدكتور علي، البعيد عن أنماط الكتابة المتعالية على الجمهور والمتحدقة بالمصطلحات الغربية والتعابير المعقدة. كل هذه العوامل ساعدت على اجتذاب القراء لكتب الدكتور علي الوردي.

المنهج الذي يقف وراء ما يتوصل إليه الكاتب من آراء واستنتاجات خاطئة. لقد فوجئ القراء بما جاء في بحث الدكتور علي عن ثورة العشرين من آراء تدعو للاستغراب وبعض الاستنتاجات الشاذة والمستغربة لمشارع المواطن العراقي. لقد عهدنا الدكتور علي يرد على ناقديه بأسلوبه اللاذع بيقظة واعتداد. أما اليوم يلجأ إلى تهديد مسبق لأية محاولة نقدية متوقفة، وخلق مزاج مناوئ لها لدى قراءه، قبل أن ينسب الناقد ببنت شفة. انه يلوح بسوط التهديد لناقديه من خلال وصم مسبق لأي نقد حاد متوقع ((بالحماس)) و((الخطابية)) و((مجازاة منهج البحث العلمي)) و ((اللاموضوعية)) وغيرها من النعوت، بمحاولة التلغذي بناقديه قبل أن يتعشوا به.

قد يظن البعض أن الدكتور علي يستجير هنا بقراءه من تجاوزات النقد (الحماسي والخطابي) ولكنه في الواقع يحرض قراءه على القنص، ولعله يتبع في ذلك مبدأ ((الهجوم أفضل وسائل الدفاع))، انه يسارع إلى سحب البساط من تحت أرجل ناقديه، من خلال تهياة جو مضاد لما قد يوجهون إليه من انتقادات. ويود المؤلف أن يين للدكتور علي ويطنه، بأن جيلاً شاباً ينشأ في مجتمعنا، تتنامى فيه الروح الموضوعية والابتعاد عن أخلاقيات السب والشتم وإصاق التهم وإطلاق النعوت جزافاً كما كان يحدث مع مناظراته الفكرية في الخمسينيات. جيلنا يحاول التخلص من الأمراض الطفولية في النقد ويتجنب الاتهامات الجارئة من قبيل ((خيانة الوطن)) و ((التحيز للاستعمار)) و

ما هي الغاية من هذا العلم وما هي الخدمة التي يقدمها للمجتمع؟ هل هو مجرد وسيلة لترفيه القارئ أو منتدى ترف فكري، أم أن له مهمة خطيرة في دفع حركة المجتمع إلى مواقع أكثر تقدماً من خلال تعميق الوعي الاجتماعي بمستلزمات التطور؟ ومن هنا كيف نحكم على القيمة العلمية لأي بحث اجتماعي، وأكثر من ذلك ماهو معيار تقدمية أو رجعية هذا التيار الفكري أو ذاك في علم الاجتماع؟

يتجنب الباحثون الليبراليون استخدام تعابير من قبل الرجعية والتقدمية وما شاكلها بل وغالباً ما تثير حفيظتهم مثل هذه المصطلحات، لأنهم لا يجدون فيها إلا مجرد تسميات سياسية يراد بها المزايدة لا غير، ونراهم يكتفون باستخدام مصطلحات من قبيل الموضوعية والعلمية والحياة..... الخ. في الواقع أن((التقدمية والرجعية)) ليست حكراً على قاموس السياسة، فهما القطبان اللذان يشكّلان بصراً وعمماً جوهر عملية تطور المجتمع البشري. وكما تنتصب في عملية الصراع الاجتماعي قوى رجعية وأخرى تقدمية،توجد في العلوم الإنسانية، مثل علم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والسياسة تيارات ومناهج رجعية وأخرى تقدمية. أن كل ماهو علمي يكون تقدماً بالضرورة، وكل ما يتنافى مع المنطق العلمي هو رجعي بالنتيجة. العلم والتقدم صنوان، وإلا فما فائدة العلوم والمعارف إن لم توظف لصالح تقدم المجتمع البشري. وعلى الأساس لانجد ما يبرر التطير من وصم هذا التيار الفكري أو ذاك، بالتقدمية أو بالرجعية. إذا تمكنا من تجاوز عقدة التطير هذه، يحق لنا أن نسأل ما هو الفكر التقدمي وما هو الفكر الرجعي؟

نتوقع أن يوقفنا هنا الدكتور علي ويقول لنا، دعوكم من هذا السؤال، فلن نجدوا له جواباً، سادام كل واحد يجد الحق إلى جانبه ويمقدوره اختلاق الحقائق والبراهين التي تثبت بأنه رائد التقدم وان برامجه الإصلاحية هي التي ستشفي المجتمع من كل علة، لن نتوصلا إلى ماهو رجعي أو تقدمي.. إن (كل قوم بما لديهم فرحون)) فأين ستعطرون على الحقيقة؟! حقا في خصم هذا البحر المتلاطم من ((الحقائق)) الذاتية المتناقضة والمتناحرة لن نوفق في اكتشاف الحقيقة الموضوعية، ولكن الأمر سيكون مغايراً إذا وفقنا في خلخ النظرارة البرغماتية الوضعية عن اعيننا وتحليلاً بنظرة شمولية إلى تطور المجتمع البشري. أن تقدمية النظرية أو المذهب الاجتماعي تتحدد بقدرة على كشف التناقضات الفعلية للمجتمع وسبل حلها. لدفع حركة المجتمع إلى الأمام. وحقيقة ((الأفضل)) تختلف بالمنظر الإنساني الشامل عن المعايير البرغماتية الذاتية ((المنفعة)). فبينما يفترض ((الأفضل)) بالمعنى الإنساني الواسع للكلمة، اكتشاف الحقائق النوع، والقوانين الموضوعية التي تحكم حركة المجتمع، وإماطة النشام عن تناقضاته وطبيعة القوى الاجتماعية المتصارعة (أي منها رجعي وأي منها تقدمي)، تركز البرغماتية ((الحقائق)) لتحقيق ((المنفعة)) بصرف النظر لصالح من.

إن كل نظام اجتماعي يرفض تاريخياً وسير في طريق الانحلال يتشبث بكل الوسائل والطرق للبقاء، وفي مقدمتها إخفاء تناقضاته الحادة وحثائق تبرير وجوده وتسويق استمراره. إن جميع((الحقائق)) البرغماتية من هذا النوع، التي يعمل على تزيير وجود الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية المتفسخة، تكون رجعية، مهما درت من أرباح و منافع لروحيها والمنفعين منها. إن معايير التطور التاريخي هي التي تدلي بحكمها الفاصل على تقدمية أو رجعية هذه الأفكار والمذاهب أو تلك، وليست المنفعة بمفهومها الذاتي البرغماتي. إن جميع الثورات الاجتماعية التي فجرت لتحطيم

الأنظمة الرجعية المتفسخة هي تقدمية وفق معيار التطور التاريخي، وكل من بشر وروج لأفكارها وأهدافها تقدمي.

يقول غوته ((حينما تتجه العصور إلى الانحدار فإن جميع النزاعات تصبح ذاتية. وبالعكس، حين تتضخ القضايا إيداناً بحقبة جديدة فإن جميع النزاعات تكون موضوعية)). ليس من باب الصدفة أن يعجد الفكر الاشتراكي العلمي الإنجازات الفكرية التي حققها المشرون قلاع الإقطاع في أوروبا، وان يرفد من الإرث الغني لعصر النهضة وأفكار المنورين الذين كشفوا عن انحلال النظام الإقطاعي وبشروا بنظام أفضل. ينتقد لينين الآراء التي تقلل من شأن أفكار الموضوعية والعلمية وباللاتاريخية وذلك بقوله:،لا بد لنا أن نلاحظ أن كلمة ((البرجوازية)) تؤول عندنا غالباً جدا تأويلات خاطئة، ضيقة ولا تاريخية، فهي تقترن دائماً (دون ملاحظة الفرق بين مراحل التاريخ) بالدفاع الجشع عن مصالح الأقلية. ولكن علينا أن لاننسئ أن كل القضايا الاجتماعية كانت تنصب على النضال ضد القنانة وبقايا العهد الذي كان يكتب فيه رجال القرن الثامن عشر (الذين يعتبرون بصورة عامة قادة البرجوازية).. أن العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الجديدة كانت آنذاك في حالة جنينية،ولم يكن الفكري البرجوازية عهد آنذاك هذا الضيق الأتاني، بل كانوا على عكس ذلك في الغرب كما في روسيا، يؤمنون بإخلاص بالغ بالخير العام ويرغبون فيه بإخلاص، بل بإخلاص بالغ، ولم يكونوا يرون ((الواقع أنهم لم يكونوا إلى حد بعيد قادرين على أن يروا)) تناقضات النظام الذي كان يلي النظام الإقطاعي..

قد يبدو للوهلة الأولى، أن يرفد الفكر الاقتصادي الاشتراكي العلمي المناوئ للنظام الرأسمالي من الموضوعات النظرية التي جاء بها الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي وخاصة طروحات رائديه أم سميث و دافيد ريكاردو حول نظرية القيمة التي استند عليها ماركس في اكتشاف قانون فائض القيمة، كتبت العالمة والثائرة الألمانية الشهيرة روزا لوكسبورغ بهذا الخصوص ما يلي: ((إن اكتشاف القوانين العفوية لتطور وانحلال الرأسمالية، هي استمرار للاقتصاد السياسي الذي جاء به العلماء البرجوازيون. إلا إن هذا الاستمرار يتناقض في استنتاجاته الأخيرة مع نقطة انطلاق أسلافه أن تعاليم ماركس هي الوليد الشرعي للاقتصاد السياسي البرجوازي، هذا الوليد الذي كلفت ولادته حياة الأم)).

إن هذا النص ليس قولاً بليغاً وحسب، وإنما هو حقيقة علمية تتجلى فيها الطبيعة الجدلية لعملية تطور المعارف البشرية،



وكيف تصبح الحقائق النسبية لحظات من الحقيقة الموضوعية المطلقة.لقد حمل الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي شحنات علمية بارزة، لأنه كان المذهب الاقتصادي الثوري عهد ذلك، المدافع عن نظام تقدمي بالمقارنة مع النظام الإقطاعي المتخلف والمنحل. إن المؤسسات الفكرية للنظام الثوري التقدمي تنسجم دائماً بالعلمية والموضوعية بالمعنى الواسع للكلمة.

ليس من باب الصدفة أن يضع الفكر الاقتصادي المعاصر نظرية القيمة لأم سميث و دافيد ريكاردو في الأرشيف، لأنها أصبحت اليوم مضرة إذ توصل بالنتيجة إلى نظرية فائض القيمة وهذا مالا يرغب فيه السادة الرأسماليون، ولابد ((لوعاظ السلطين)) من السكوت عنها وتجاهلها والانصراف لاختلاق ((حقائق)) برغماتية تخدم مصالح رأس المال والاحتكارات. لقد رحب السادة الرأسماليون أيما ترحاب بالاقتصادي البريطاني جون كينز واعتبروه ((المهدي المنتظر)) الذي سيشفى الرأسمالية من عللها، وراح الطبيب الجديد يلقي بوصفاته لانتشال الرأسمالية من أزماتها وتحقيق اقتصاد متوازن خالي من الأزمات. ولكن بالخيبه فإن الجرعات الأديوية التي راح يزيها الطبيب ((الماهر)) في جسد الرأسمالية لم تجد شيئاً ولم تخلصنا من أزماتها. وما نحن اليوم نشهد بأع عيننا كيف تهز الأزمات النقدية أوضاع الاقتصاد الرأسمالي هزاً عميقاً.

ماهي القيمة العلمية لنظرية جون كينز الاقتصادية بالمعيار التاريخي؟ لقد أراد إنهاء الأزمات، ولم تخلص بعض معالجاته من مردودات مؤقتة، ولكنه يظل مجرد طبيب يحاول أطالة عمر إنسان شاخ وراح يلغظ أنفاسه الأخيرة. ويا ليت الموضوع ينتهي عند هذا الحد، فإن الطبيب يريد إعادة هذا الشيخ الهرم شاباً يافعاً تلاحقه الحسنوات ويتعفنه به!!... إن هذا ولارب يتناقض مع منطق الأشياء.

إن الرأس مالية تريد علماً من هذا القبيل، تريد صانعي حقائق برغماتية تجلب المنافع والأرباح وتحل المشاكل...ولكن مشاكل من؟ إما قوانين التطور الموضوعي وتناقضات المجتمع الرأسمالي فكل ذلك حقائق مطلقة عديمة الجدوى!!.

البشرية تريد اليوم من العلم أن يحل مشاكلها، لا أن يكرس جهده لحل مشاكل الرأسمالية والسادة الرأسماليين. الجماهير والشعوب تريد من ينير لها الطرق ويستشرق لها غدا أفضل. لقد تحول النظام الرأسمالي الاستعماري اليوم إلى معوق لتطور المجتمع البشري، وعلى العلوم الاجتماعية كشف حقيقته الرجعية وطبيعته العدوانية الاستغلالية.

يقول المؤرخ الإنجليزي ادوارد كار: ((المؤرخ جزء من التاريخ. والنقطة التي يحدد فيها موقعه في الموكب تحدد الزاوية التي يستخدمها في نظرتة إلى الماضي.))

إن ما ينطبق على المؤرخ ينسحب على الباحث الاجتماعي، والموقع الذي يختراره في مسيرة المجتمع هي التي تحدد نظرتة إلى الماضي والحاضر والمستقبل، فإذا اختار الموقع المتقدم في هذه المسيرة كان تقدماً والعكس بالعكس. تفصيل فهرست الكتاب المقدمة الفصل الأول- وعاظ السلطين، الفصل الثاني- تاريخ العراق الحديث، الفصل الثالث- الدكتور الوردي وثورة العشرين، الفصل الرابع- الصراع بين البرادوة والحضارة، الفصل الخامس- المذهب الوضعي عندما يتموضع، الخاتمة- علم الاجتماع، لماذا؟

تخريج وتوثيق الكتاب - د.سليم علي الوردي، علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية مناقشة منهج الدكتور علي الوردي في دراسة المجتمع العراقي، مطبعة علاء، الوزيرية- بغداد، ١٩٧٨م.









## سليم الوردى مشروع تنويري مستقل

زيد سليم الوردى



يدفعه من ثمن. ولم يلعب مطلقاً دور الضحية المظلومة، فأستاذ الاقتصاد الذي درس علم التسويق يأتي دون ثمن. تمتعي بميزة ان تكون القارئ الاول لكتاباتة عادة الشريف: "اذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء، صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له". وعلى هذا الأساس يكون العلم يخلفه المرء نافعاً لا ينقطع عمله بالموت، إذا ما كان ذلك العلم نافعاً، أي أن يكون محلاً للتداول والتدارس والانتفاع به، وخلاف ذلك تصير التركة الفكرية للراحلين محض تراث محفوظ في الرفوف، بقيمة رمزية فقط، دون أي قيمة تداولية.

١- معضلة التسويق:

كان رحمه الله حريصاً دائماً على تدوين وتوثيق افكاره ورؤاه على شكل مقالات، بحوث، كتب أو بصورة قصص وروايات ادبية احياناً، لكنه في كل الاحوال كان يوظف الصفحات التي يسودها قلمه لتشخيص اسباب معاناة المجتمع العراقي من وجهة نظره الخاصة والمختلفة عن المؤلف. وكان حريصاً على نشر كتاباته ليطلع عليها أكبر عدد ممكن من القراء، فلقد كان يختار جملة بعناية وتمحيص ويضعها لغرايبيل فكرية ولغوية متعددة، كما كان حريصاً على بذل جهد خاص لاختيار عناوين طريفة او مثيرة للاهتمام، خاصة في كتاباته الصحفية. وكان حريصاً ايضا على تأصيل وشرح المصطلحات التي كان يسوقها عمداً الى نصوصه ويفترض انها تقع خارج الدائرة المتوقعة لمعرفة متوسطة القراء، ان كان يقصد إغناء القاموس الاجتماعي والسياسي المتداول بما تجود به اللغة العربية الفرية بأدوات التعبير. وكان ذلك من وجهة نظره سلوكاً تنويرياً، وكان كذلك يكتب ويطلع ويسوق ما يكتب على حسابه الخاص عادة، وغالباً ما كانت العوائد المادية أقل من التكاليف. غير ان ذلك لم يقنيه عن مواصلة الانتاج بداب حتى النهاية رحمه الله. وهذا ما يؤكد حرصه واستمراره

بالتعمل الوظيفي في شركة التأمين الوطنية، متجنباً أي نوع من أنواع التماحك مع السلطة، وحرصاً على عدم التمتع بأي نوع من أنواع المنافع التي قد تفتح باباً لوجوده داخل دائرة النشر؛ وكان هذا - باعتباري - سبباً أساسياً في انحسار شهرته وعدم رواج اسمه كمفكر خارج الأوساط الثقافية الضيقة. إذ لم تعد الكلمة المقروءة ببريقها وتأثيرها، في مقابل فاعلية الصورة المرئية في التأثير على المشاهد الباحث عن معلومة جاهزة. ومن جانب آخر يكفي بأن يجد مصطلحاته التي ساهم في استعارتها او حتى نحتها وعرضها للتداول: كالشروع السياسي والعضوية" و"الرادوية" و"الاستبداد النفطي" وقد شقت طريقها الى قاموسنا الثقافي وتم استيعاب مدلولاتها، واعتبر ان في ذلك مكافئة مرضية حتى وأن لم يتعرف عموم الناس مصدر هذه المصطلحات.

يمكنني أن أعزو عروفه رحمه الله عن التسويق لشخصه في الإعلام لعدة أسباب يمكن تصنيفها حقوبياً الى صنفين: أسباب ما قبل سنة ٢٠٠٣، وأسباب ما بعدها، فقبل ٢٠٠٣ كانت الفترة التي اسماها "فترة العقم السياسي والفكري"، والتي اختزلت كل المشاريع السياسية والفكرية والفنية داخل العراق في مشروع شمولي واحد، استبد فلم يترك فسحة في الفضاء العام دون ان يشغلها، وكان يتوجب على من يرغب بالخوض في الشأن العام ان يسلك احد طريقين لا ثالث لهما: فأما ان يتماهى مع المشروع السلطوي ويكون يوقفاً له، او ان يشفر افكاره اصلاً في مرورها بسلام من الرقيب، وبذلك كانت تلك الكتابات تنفذ معظم قيمتها، ان كانت عين الرقيب اكثر قدرة وحرصاً من عيون القراء على ادراك المقاصد المحتملة. أما التصريح بالافكار فما كان خياراً متاحاً لمن كان يحرص على وجوده داخل العراق.

وفي تلك الفترة نقادى سليم الوردى من كل ما من شأنه ان يضعه داخل دائرة الضوء، فالتفتي

ان تختتم رواية "غارات الثور المجنح" بمشهد تدمير تمثال الثور المجنح وفننه، ورواية "سيرة ابراهيم" بذبح ونقطيح اوصال الرجل المسيحي المسالم ابراهيم، وقد كتبت هاتان الروايتان قبل عقدين من الزمن؛ في وقت ما كانت هذه الخواتيم العنيفة تخطر ببال، فهل وضع سليم الوردى ما كان يستشرفه من مستقبل بصورة روائية؟! أما بعد التغيير العاصف بعد ٢٠٠٣ الذي فتح الباب لكل الأقسام غمها وسميتها للكتب وتنتشر ما تشاء، فقد ظهرت مشكلة جديدة للقارئ العراقي المحروم وجد نفسه فجأة امام سيل من المطبوعات والقنوات الفضائية المتناحرة فيما بينها، وكلها تسخر كل ما يسوعها من أدوات الجذب والترويج لبضائعها الكفرية. فوجد سليم الوردى المفكر الهادئ نفسه مضطراً لملاحقة الايقاع السريع لرقصة الدم التي تعزف الحانها برامج الفضائيات، إن رغب في تسويق أفكاره، ولم يجد مكاناً يتسع لرجل فكر يبحث بهدوء عن الحقيقة، فالمطلوب دائماً مسجلات صاخبة عراك الديكة، فكتب مقالته "أحوار ام شجار".

لم تشغله الاحداث الطارئة بل الظواهر الراسخة، ولم تمسه عليه العناوين التي ساهم الجميع في ترويجها "كالمطائفية" ففندها بمقالة "مطائفية ام عضوية" او شعار "المصالحة الوطنية" فستائل عن قيمة التصالح على خلافات الماضي ان كنا لا نزال نخلق يوميا خلافات جديدة!!!

لقد وجد رحمه الله في الكتابة الصحفية قناة مناسبة لأفكاره، فتجاوز ما نشره خلال السنوات ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ اكثر من مئة مقالة، وتمكن من انضاج وتأصيل محتوى بعضها وحولها فيما بعد الى كتب وجهها للنخب الجادة التي تبحث عن تشخيص دقيق للاشكاليات وتسعى لإيجاد الحلول، فكانت اطروحته في "الاستبداد النفطي" التي توجهت نتاجاته الفكرية في تحليل الخلل البنوي في المشروع السياسي العراقي وعله خيباته المتعاقبة والتي ابدت له الى ما هو عليه الآن، المصير المظلم الذي يمكن ان يؤول اليه إن لم نسارع لمعالجة الخلل بعزم وجدية ووعي.

٢- خيار أن يكون رجل الفكر مستقلاً... مزاي دأب العراقيون ممن لم يدخلوا في تنظيمات الحزب الحاكم قبل ٢٠٠٣ على ملئ حقل الاتجاه السياسي في استمارات طلب المعلومات المختلفة بالجواب الوحيد المتاح لهم وهو "مستقل". غير ان ما اظهره عراق ما بعد التغيير هو ان هذا الجواب لم يكن يليق في حقيقة الأمر - سوى بنسبة محدودة من النخب الفكرية ومن افراد الشعب العراقي عموماً، واما السواد الاعظم فقد استقبلوا مبكراً بصورة رهيبه، ليكونوا "اعضاء منظمين او جماهير مستنقرة للحركة بامرأة

مع والده في ايام شبابه



و"المسافة بين رجال الفكر ورجال السياسة"، و هنا لايد من التمييز بين الاستقلال والحيادية، فهو لم يكن حيادياً بل كان صاحب موقف بل وصاحب مشرور صريح، لكن موقفه من الاحداث كان واعياً لتأثير العصبية المختلفة وخطة أثرها على مسارات الفكر، فحاول جاهداً ان يتحرر منها وان يكون موضوعياً في تناول الظواهر الاجتماعية وفهم ديناميكياتها وتشخيص اثرها على الاحداث.

ان الثمن الذي دفعه سليم الوردى ليحافظ على استقلال آرائه، هو انه اضطر للتخليق بقوة جناحيه دون معين، وانه صرخ بصوته الحي دون مكبرات للصوت، وانه كتب مقولاته بالقلم دون ان تتحول لشعارات مخطوطة على لافتات، لان ايا من قوى المجتمع (العضوية) لم تتمكن من احتواءه وبالتالي تبني طروحاته. ورغم انه تمكن من استشراف المستقبل منذ سنوات، وصرخ بأعلى صوته محذراً من هوة عميقة وأنا نتجها لها حنبشا، فبان صوته لم يصل، ذلك ان تعيق اسراب الغربان كان دائماً اعلى من صوته واصوات امثاله.

### عودة للمقدمة

إحياء لذكرى الراحلين من رجال الفكر لا ينبغي ان يكون طقساً روتينياً، تكتب فيه كلمات عاطفية مخيرة للشجون وكلمات للمواساة وتذكر المناقب، فأحياء ذكر رجل الفكر يكون باحياء الفكر الذي تركه، دراسته وتغده والانتفاع منه والبناء عليه وتصحيحه، وخلاف ذلك تكون قد اهدرتنا ما افنى فيه الراحلون من رجال الفكر اعمارهم وهذا يعني عملياً اننا تركنا حيواتهم تذهب هدرًا. أما نكر اسمائهم وتكريمهم بعد رحيلهم فهو ضرب من ضروب العبث الكثيرة التي نمارسها. في حين ان إعادة قراءتهم من جديد قراءة واعية ومحاولة الانتفاع من التركة الفكرية التي ورثناها عنهم فمن شأنه ان يبعث الحياة في كلماتهم وافكارهم، بعد ان غادرونا باجسادهم، وعندها فقط لا ينقطع عملهم وتكون قد احبينا ذكركم حقاً.

## عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

عزى ليرى

رئيس التحرير التنفيذي  
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير: علي حسين

الإخراج الفني: خالد خضير

طبعت بمطابع مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

WWW.almadasupplements.com



# سليم الوردى، تبيك بغداد، بيك العراق

اسماعيل داود



قائلاً: «انت  
نافذتي المهمة» كان

يشير الى دوري في ايصال الكتب المستنسخة الممنوعة له خلال فترة الحصار في نهاية تسعينيات القرن الماضي واوائل القرن الحالي. كنت وبسبب قرب منزلنا من منزله القديم في حي الكفراء المجاور لحي الخضراء في بغداد، احوز على عطف واهتمام الاصدقاء المشتركين، فاحصل على الكتب لفترة مضاعفة: «هذا الكتاب لك اقرأه ثم مرره للدكتور ولك ان تعيده بعد اسبوعين او ثلاثة».

كنت احاول نقاشه بهذه الكتب، وان غابت عنه لفترة طويلة حرص على ان يسأل: «اين انت، الا تعرف بانك انت نافذتي المهمة». وربما كان يعني ايضا انه يرى من خالتي جيل كامل من الحاملين! الفرق بيننا وبينه انه كان يعمل كثيرا دون ان يثرثر وكنا نثرثر امامه كثيرا دون ان نعمل!

كنا ننتظر مقالاته في جريدة النهضة او في صفحة اراء في صحيفة الصباح، ونمضي النفس بالمزيد. ماتزال مقالاته عن «التقليم الجائر لشجرة المواطنة العراقية» تترانى امام ناظري لتحكي سيرة العراق السياسية في الماضي القريب في التفریط بمواطنيه بحجة الدين او القومية او المذهب او الانتماء السياسي، حكاية لم نتعلم منها الكثير، ومازالت وقائعها مستمرة الى يومنا هذا!

بالرغم من سفري وبعدي عن العراق حرص على ان تصل لي مؤلفاته المهمة، لاستزيد منها معرفة وعلم، ولا فرح بعبارة، الى ولدي العزيز، التي كان يستهل بها اهدائه لي كتبه القيمة.

ذلك كنت أمني النفس بانى احوز على اهتمام ورعاية اكثر منه! كان يصرف من وقته الثمين الكثير ليستمع الى ارائنا الحماسية في ضرورة الثورة على النظام وفي ترفعنا عن من نسميهم «بالاسلاميين» كان يواجه حماسنا بتفهم كبير ولكن وبخس الوقت بحكمة عميقة غير مألوفة، وكان من الصعب علينا ان نفهم كل هذا.

أحدثه عن الفرح بالتغيير القادم حتى وان كان عن طريق الحرب، ويحدثني عن هشاشة حلمي وحلم الملايين من حولي، «ابنى الحروب ما ممكن تكون بديل! ابني التغيير الي نحتاجه عميق وانت فرحان بتغيير سطحي ترة، ارجع اقرأ علي السوردي! كان حريصا على ان يفهم جيلنا اولا، مشاكل وطبائع مجتمعنا لتكون مؤهلين للحديث عن تغيير حقيقي».

لكننا لم نطق صبراً، كنا نستعرض فنصف انفسنا: «باليساريين» وكان اعرف منا باليسار، ولكنه حرص على «المسافة» بينه كرجل فكر وبين من حوله من يسار او يمين!

كم كانت فرحتي عظيمة حين وصفني

سليم الوردى، تبيك بغداد، بيك العراق - في رحيل المفكر العراقي الاستاذ الدكتور سليم الوردى-

كان يلتفت انتباهنا لانه ودون عن ابائنا، يتقرب لاصدقاء ولده زيد، تارة يلعب معنا كرة المنضدة، واخرى يبادلنا فيها اطراف الحديث اخذاً ارائنا بمواضيع متعددة. في مجتمع يتكبر فيه البالغون عن الاستماع للشباب وعن فسح مجال لهم للتعبير، مكتفين بان يرددوا في الظاهر «الشباب جيل المستقبل»!

ذات يوم طلب منا ان نقرأ مسودة روايته «غارات الثور المجنح»، ثم مسودة رواية «سيرة ابراهيم»، طالبا ان نعطينه رأينا فيهما. اي سعادة غمرتني وقتها، ابدت له عن اعجابي بهما وسروري بالثقة التي وضعها فينا. فهذه روايات ما كان لها ان تنشر في زمن الرئيس السابق، في فترة اسماها «فترة العقم السياسي».

منذ يومها بدأت تربطنا به علاقة قوية، علاقة الاب والمعلم، لم اكن الوحيد من جيلي، فقد كان التقيد يهتم بكثير من طلابه ومن معارفه ويبدى الرعاية الكبيره لكل منهم، لكنني ومع



بذات الوقت!

كم احبنا واحب العراق فنذر لنا عمره وفكره، غير منتظرا منا لأي شكر، مترفعاً عن كل مجد!

اليوم بفقدانه وبشكل مفاجئ ومبكر اجدني في صدمة، صدمة قد يشاركني فيها الكثير ممن تتلمذوا على يده او ممن عرفوه وكان لهم ابا ومرشداً، وهم له مريدين.

أتعرفون سبب هذه الصدمة، انه وبصراحة: حاجتنا له، تصورنا ان بمقدورنا ان نعود اليه لتلونا بحكمته وفكره، شاكين احباطنا المتوالي ... مرة بعد اخرى!

كنا بحاجة له وكان قد تعب منا ففضل المغادرة!

تعلمت من كتابه «مقتربات الى المشروع السياسي العراقي» نقد الماضي والحاضر معا، نقد اساسه اننا نكرر الاخطاء ونهمل استخلاص الدروس والعبر مما نمر به من احداث جسام. تعلمت من كتابه «الاستبداد النفطي» توجيه سهام النقد للاستبداد سعياً لأن نعالج جذوره، وان لا نكتفي بشتم المستبد وتمني نهايته!

كم اسعدني خبر نشره لرواية «غارات الثور المجنح» ومنها تعلمنا النظر الى مشاكلنا الاجتماعية بعمق، الى جذور مشاكل الفساد وتدني الخدمات. فرحت ايضا بنشره وقبيل وفاته رواية «سيرة ابراهيم» وفيها يدافع عن حقوق الاقليات وعن حق المواطنة محملاً المجتمع قبل الحكام مسؤولية اضطهاد الاقليات والتقليل من شأن الهوية المدنية للمواطن العراقي، ف «ابراهيم» منا نحب ونذبحه

عراقيون

